أثر العامل النحوي في كتاب التسهيل لابن مالك

حسام الدين البدري عبد المبدي (*)

ملخص : بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة الأولى لهذا العلم، ويعد عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (١١٧هـ) أول من نحى هذا النحو في العربية وأرسى دعائم الفكرة في الدرس النحوي على وفق ما ذكر محمد بن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء؛ إذ قال: "ثم كان من بعدهم(١)، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمر بن العلاء... وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها"(٢). وقد انتهج نهجه ثلة من أوائل النحاة منهم عيسى بن عمر (١٤٩هـ)، ثم اتسع النظر في العامل النحوي على يد الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، ويرى عدد من المحدثين "أنّ سيبويه (١٨٠هـ) هو أول من تحدث في فكرة العامل ورسّخ لها في عقول النحاة؛ حيث أدار بحوثه حولها وتحمّس لها، ثم انتهج نهجه جمهور النحاة"(٣).

وقد ابتدأ البحث بمقدمة ثم ثلاثة مباحث ، المبحث الأول أنواع العوامل يليه مبحثان ، يتناول الأول منهما العوامل عند ابن مالك في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ويتناول المبحث الثاني : بعض قضايا العامل في كتاب التسهيل لابن مالك ومنها ، قضية العامل في المبتدأ والخبر والعامل في الفعل تلمضارع ونصب الفعل المضارع وقضية رفع الفاعل.

ثم يختم البحث بتدوين لأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وترتكز معالجة الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

(*) هذا البحث من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [التحليل النحوي وتوظيف الدلالة دراسة في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)] تحت إشراف أ.د. فتوح أحمد خليل – كلية الآداب – جامعة سوهاج & د. ياسر محمد حسن – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) زوال اختصاص العامل النحوس مظاهره وأسبابه، أ.د. كمال سعد أبو المعاطي، أ.د. طارق مختار المليجي، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية والعلوم الاجتماعية – العدد الرابع، ص ١٤-١٦.

(٢) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – جدة، ج١، ص١٤.

(٣) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا الله محمد موسى، دار الإسراء، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص١٤٥-١٤٦.

Abstract: The idea of the worker in the field of grammatical research began from the first inception of this science, and Abdullah bin Abi Ishaq al-Hadrami (117 AH) was the first to write this grammar in Arabic and laid the foundations of the idea in the grammatical lesson, according to what Muhammad bin Salam al-Jumahi mentioned in his book Tabqat Fahul Poets; He said: “Then after them () was Abdullah bin Abi Ishaq Al-Hadrami, and he was the first to give grammar and extend analogies and reasons, and Abu Omar bin Al-Ala’ was with him… Ibn Abi Ishaq was the most abstract of analogy, and Abu Amr was the most knowledgeable of the words The Arabs and their languages" (). A group of early grammarians, including Issa bin Omar (149 AH), followed his approach, then expanded consideration of the grammatical factor at the hands of Al-Khalil bin Ahmed (175 AH), and a number of modernists believe that Sibawayh (180 AH) is the first to speak about the idea of the factor and establish it in The minds of the grammarians, as he conducted his research around it and became enthusiastic about it.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين وكفى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف المرسلين النَّبيّ المصطفى، سيدنا محمَّدٍ بن عبدِ الله السِّراجِ المُقتفَى، أفصح من نطق بالضاد، وأرشد العباد، وأفضل وخير مَنْ وَفَّى- صلى الله عليه وعلى آل محمَّدٍ وصحبه – الأمجاد، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ومن اقتفى.

أما بعد،،،

إذا نظر الباحث نظرة عجلى في عناوين أبواب الكتاب، ليتأكد كيف كان اهتمام سيبويه بالعامل والإعمال، وكيف كرّس له وأدار مباحثه عليه، من ذلك قوله: باب الفاعل الذي لم يتعداه فعله، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"(١)، وقوله: هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه(٢).

ومنه أيضا: هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى(٣). ومنه: هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله مع الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره(٤).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول نظرية العامل التي تعد العمود الفقري للنحو العربي في كتاب التسهيل لابن مالك رحمه الله ويتجلى للناظر في كتاب سيبويه مدى اهتمامه بالعامل النحوي حتى إنّه جعله بارزًا في كثير من عناوين الأبواب التي ضمَّنها كتابه، أضف إلى هذا عنايته بالعامل نفسه عناية كبرى جعلته يقسم أبواب النحو على مقتضاه. "فقد استطاع كتاب سيبويه على

(١) الكتاب، سيبويه، ج١/٣٣.
(٢) المرجع السابق، ج١/٧٢.
(٣) الكتاب، سيبويه، ج١/١١٨.
(٤) الكتاب، سيبويه، ج١/٢٣٥.

تقدمه رسم المنهج الذي سار عليه فيما بعد كل النحاة، وهو منهج يقوم على رعاية الإعمال واعتماده أساسا لتصنيف المادة النحوية وتبويبها، وقد اتضح اعتداد سيبويه بالإعمال في جانبي التأليف والتبويب"(١).

أسباب اختيار هذا الموضوع فقد تمثلت في عدة أسباب أبرزها:

تضافرت مجموعة من الدوافع وراء هذه الدراسة، تمثَّلت فيما يلي:

١- بيان إسهام هذه النظرية في ضبط النحو سواء في التقعيد ،أو في التوجيه ،أو في صحة التراكيب من عدمها .

٢- بيان أثر هذه النظرية على بعض القضايا النحوية ، وبيان مظاهرها في كتاب التسهيل لابن مالك.

٣- الوقوف على حجج العلماء ، مما يكشف لنا كثيرا من أسرار النحو ، ويثري الدرس النحوي.

٤- كيفية تعامل ابن مالك مع العامل النحوي ، وابن مالك له خصائصه ومدرسته الخاصة به.

أهداف البحث :

- الكشف عن معالم نظرية العامل عند القدماء ، وخاصة ابن مالك .
- تبيين أثر هذه النظرية على أراء ابن مالك النحوية.
- توضيح العامل النحوي عند ابن مالك.

الدراسات السابقة للبحث

- أثر العامل النحوي في توجيه قراءات الكوفيين ، الباحث:محمد أحمد بلال صديق ، د.مصطفى محمد الفكي، جامعة أم درمان الإسلامية -قسم الدراسات النحوية واللغوية ،٢٠٠٤-٢٠٠٥م.
- أثر العامل النحوي في آراء ابن السراج النحوية في كتابه الأصول في النحو ، الباحث:سعد بن ساعد بن هاشم،د.عبد الله بن سرحان ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص النحو والصرف ،جامعة أم القرى ،٢٠١٦م.

منهج البحث

لمَّا كانت الدراسة تتعلق بالنحو والدلالة في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، فقد انتهج البحث في معالجته وعرضه لمادة هذا الكتاب المنهج الوصفي التحليلي، لأنَّ البحث يسعى إلى تقديم صورة واضحة عن سمات العملية التحليلية عند المنظرين الأوائل مخلصة في شخص ابن مالك، وكذا بيان قدرة

(١) نظرية العامل في النحو العربي – دراسة تأصيلية تركيبية، مصطفى حمزة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص٣٦.

النحو الكاشفة وهذا لا يتأتى إلا بتتبع الظاهرة وحصرها ومراقبة حركة جزئياتها وهذا ما يوفره المنهج الوصفي.

المبحث الأول :أنواع العوامل

قسّم النحاة العوامل إلى قسمين: لفظية، تعرف بالجنان، أي: بالقلب، وتتلفظ باللسان كـ "مِنْ، وإلى، و... ". ومعنوية، تُعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان، كـ "عامل المبتدأ والخبر، الذي هو التجريد عن العوامل اللفظية"(١). قال ابن جني: وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ "مررت بزيد"، و"ليت عمرا قائم"، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء"(٢).

والعوامل اللفظية على ضربين: سماعية وقياسية، فالسماعية، ما سُمعت عن العرب ولا يُقاس عليها غيرها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل كـ (إنّ) وأخواتها، والقياسية: ما سُمعت عن العرب ويقاس عليها كـ جر المضاف للمضاف إليه؛ فإنها قاعدة كلية مطردة يقاس عليها(٣). كما أدرك النحاة أن "الأفعال والحروف تعمل بالأصالة، وأنّ الأسماء لا أصالة لها في العمل؛ لأنّها تعتريها المعاني، ويدخلها الإعراب ويختص بها، ولا يعمل منها إلا ما أشبه الفعل أو ضُمّن معنى الحرف أو ناب عنه فعملٍ عمله"(٤). كما " أنّ الفعل أهم العوامل وأقواها على الإطلاق؛ نظرًا لكونه حدثًا ترتبط به مجموعة من المقيدات التي تحدد جهة من جهاته كالزمان والمكان والهيئة والعلة، فضلا عن المُحْدِث والمُحَدَثِ"(٥). وما عمل من الأسماء والحروف مثل عمله فلصلة لها به، وأنّها جاءت بمعناه، قال ابن جني: "فالأحرف الناصبة عاملة لما تضمنت من معنى

---

(١) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، ص٨٤.

(٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، القاهرة، ١٩٨٦م، ج١، ص١٠٩.

(٣) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، ص ٨٥-٨٦.

(٤) زوال اختصاص العامل النحوي مظاهره وأسبابه، أ.د. كمال سعد أبو المعاطي، أ.د. طارق مختار المليجي، ص ١٥-١٦.

(٥) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، عبدالحميد مصطفى، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد٣، ٤ لسنة ٢٠٠٢م، ص٤٩.

الفعل، فـ (ليت) اختصار لأتمنى و(لعل) اختصار لأترجى"(١)، وعللوا ذلك بأنّه لا يتأثر بالفصل بينه وبين معموله، وأنّ الأفعال تنصب ما تباعد منها"(٢).

والعوامل عند عبدالقاهر الجرجاني تنقسم إلى لفظية ومعنوية أما اللفظية فتنقسم إلى سماعية وقياسية، والسماعية منها أحد وتسعون عاملا، والقياسية منها سبعة عوامل، أما المعنوية فهما عاملان؛ فالجملة مائة عامل(٣).

والناظر في تسهيل ابن مالك يجد أنَّ العوامل عند ابن مالك لفظية ومعنوية، فاللفظية أسماء وأفعال وحروف، والمعنوية كالابتداء والتجرد، والعوامل اللفظية كثيرة جدا عند ابن مالك، فالحروف كلها عوامل للجر والنصب أو الجزم، والخبر عنده مرفوع بالمبتدأ، وكان وأخواتها أفعال رافعة للاسم ناصبة للخبر، وإن وأخواتها تعمل العكس، وأفعال المقاربة عملها في الأصل عمل كان بشروط، وظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ومن العوامل اللفظية عند ابن مالك في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد حروف الجر وهي سبعة عشر حرفا وتجر الاسم الواحد فقط(٤)، ومن حروف الجر (من) يقول ابن مالك: فمنها (مِن)، وقد يقال (مِنا) وهي لابتداء الغاية مطلقا، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفصل، ولموافقة الباء، ولموافقة في وإلى. وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارة نكرة مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا به. ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقا للأخفش. وربما دخلت على حال.

وتنفرد (مِن) بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن وعلى اسمين. وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالربّ، والتاء واللام بالله. وشذّ فيه: "مُن الله وتَربّى"(٥).

---

(١) الخصائص، ابن جني، ج٢، ص٢٧٤.

(٢) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ج٤، ١٥٠.

(٣) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، ص٢٢.

(٤) العوامل المائة، مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، تحقيق: أنور الأغستاني، دار المنهاج، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٤١. وخلاصة عوامل النحو المائة، د. فهمي النجار، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص٥.

(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص١٤٤-١٤٥.

ومجيء (من) لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح يعني بقوله "مطلقًا" أي: تدخل لابتداء الغاية في المكان والزمان وغيرهما، مثالها في المكان (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)(١). وكونها لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه(٢). ويرى الباحث أن حرف الجر (من) هو عامل لفظي ودخل على الاسم (المسجد) فهو اسم مجرور بـ (من) وهو (معمول) وسبب جره العامل اللفظي حرف الجر (من).

ومثال ابتداء الغاية في الزمان(٣): (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)(٤)، و(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)(٥).

وفي المفعول معه يقول ابن مالك: انتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله، لا بمضمر بعد الواو، خلافًا للزجاجي، ولا بها، خلافا للجرجاني، ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين(٦)، وناصب المفعول معه: إما فعل نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، وإما اسم يشبهه نحو: "زيد سائرٌ والطريقَ"(٧)، و"أعجبني سيرك والنيلَ"، فـ"الطريق" و"النيل" نصب بالمفعول معه(٨)، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: ١.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج ١١، ص١١٧.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٤٤-١٤٥. وشرح التسهيل، ابن مالك، ج٣، ص١٣٣.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٥) سورة الروم، الآية: ٤.

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص٩٩.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ج٢، ص٦٦٣.

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ج١، ص٤٩١.

أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعملُ في الاسم ما قبلها(١).

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطَّيَالِسَةَ"(٢)، وذهب البصريون البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو، وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأَخْفَش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئتُ مَعَه" (٣)، (٣)، وأما الصيمري فيقول: كلُ رجلٍ وضيعته، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امرئ وشأنه، أي مع شأنه أي أنه يجوز أن ينتصب عن تمام الاسم(٤)، وقاس ذلك على قول العرب: كيف أنت وقصعةً من ثريد؟ وهذا قياس فاسد؛ لأن جملة المبتدأ والخبر هنا في معنى الفعل، فعوملت معاملته؛ إذا المعني: كيف تكون وقصعة؟ وإذا لم تكن الجملة في معنى الفعل لم يجز النصب، لو قلت: زيد أخوك وعمرا لم يجز، فإذا لم يجز بعد الجملة التي ليست في معنى الفعل فكيف بعد المفرد. وأيضا المفعول معه فضلة، والفضلات هي من قبيل المفعولات، فلا تنتصب إلا بالفعل أو ما جرى مجراه(٥).

وقوله: وانتصابه بما عمل في السابق من فعل مثاله: جاء البردُ والطيالسةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ، ويقول أبو حيان: وشرط انتصابه أن يكون

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٢٩٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج١، ص٢٠٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، مسألة القول في عامل النصب، ج١، ص٢٠٠.

(٤) التبصرة والتذكرة، لأبي محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م، ج٢٤٦/١.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج١٠٠/٨-١٠١.

بعد تمام كلام(١)، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةٌ فتستوي، فلذا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمرو" فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بيَّنَّا في الظرف نحو: "زيد خلفك" وما أشبه ذلك. وزعم الأخفش، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، وناظروه بمسألة النصب بعد "إلا"(٢) فانتصب الاسم بعد الواو، كما انتصب بعد "إلا" "لا" الناصب له "الواو، خلافًا للجرجاني" عبد القاهر (٣)، ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرًا، كما في سائر الحروف الناصبة(٤)، "ولا" الناصب له "الخلاف" أي: المخالفة "خلافًا للكوفيين(٥)" أي: أكثرهم، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة، فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ، نحو: "زيد عندك"؛ لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ"قام زيد وعمرو"، فمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف، ورد بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز "ما قام زيد بل عمرًا" بنصب "عمرو"، وذلك لا يجوز "ولا" الناصب له فعل "محذوف" بعد الواو، "والتقدير" في "سرت والنيلَ" "سرت ولابست النيل، فيكون حينئذ

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج١٠٠/٨.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج٢٨٨/٢

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل الفوائد، ابن مالك، ٥٨

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج٥٣١/١

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج٢٣٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ج٥٣١/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج٢٠٠/٢.

مفعولًا به خلافًا للزجاج(١)"، ورده السيرافي(٢) بما يطول ذكره، وإنما قدر فعل الملابسة؛ لأنها أعم الأفعال، إذ لا يتحقق من دونها(٣)، ويؤخذ من قوله: والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل، أو شبهه، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، لا يقال: "والنيل سرت"(٤)، ولا يتوسط نحو: "سار والنيل زيد"؛ لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا، والأولى متفق عليها، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح، ذهب في الخصائص(٥) إلى جواز التوسط مستدلا بنحو بنحو قوله (٦):

جَمعتَ وفُحْشا غيبةً ونَميمةً ... خصالًا ثلاثًا لستَ عنها بمُرْعَوي

وهذا مخرج على أن "فحشا" معطوف على "غيبة" وقدم عليه للضرورة.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، على ما بيَّنَّا، وهذا هو المعتمد عند البصريين(٧).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ج٢٨٦/٢.

(٢) الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، ج١٣٩/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، مسألة القول في عامل النصب، ج٢٠١/١.

(٤) الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، ج٢١١/١.

(٥) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ج٣٨٠/٢.

(٦) البيت ليزيد بن الحكم، بحر الطويل، في شرح عمدة الحافظ ص٦٣٧، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠ ، والمعنى: جمعت القبح من أطرافه: الفحش، والغيبة، والنّميمة؛ وهي خصال الشّر، ولستَ بِمُنْتَهٍ عنها.
والشّاهد فيه: (وفحشًا) حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ الواو في (وفحشًا) هي واو المعيّة، وأنّ الشّاعر قدّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أنّ الواو هذه هي واو العطف، وأنّ (فُحشًا) معطوف على (نميمةً) ؛ لكنّ الشّاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتّقدير: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفُحشًا.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، مسألة القول في عامل النصب، ج٢٠١/١-٢٠٢، شرح الأشموني على ألفية

وفي كان الناقصة خلاف: ذهب بعضهم إلى أن المفعول معه لا يكون بعدها لأنّها ليس فيها معنى حدث يعد بالواو، ولا تعمل إلا في اسمها وخبرها لا غير، وتأول ما ورد من ذلك بعد كان، كقول الشاعر (١):

فآلَيْتُ لا أنفَكُّ أحْذُو قصيدةً ... تكونُ وإيّاها بها مثلا بعدى

ونحو قوله(٢):

فكونوا أنتم وبني أبيكم... مكان الكليتين من الطّحال

ومنه قوله عزّ وجلّ: "فأَجْمِعُوا أمرَكم وشركاءَكم"(٣) وقال أبو العباس: المعنى: مع شركائِكم، فالواو فيها بمعنى (مَعَ)، لأنه لا يقال: أجمعت قومي وشركائي، إنما يقال: جمعْتُ قومي وشركائي وهذا تأويل حسن (٤) ، وما هو بمعناه نحو قولك: "ما لك وزيدًا"، و"ما شأنك وعمرًا"؛ لأن المعنى ما تصنع وما تلابس(٥).

ابن مالك، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ج٤٩٢/١، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ج٥٣٠/١.

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين: ص ١٥٩) قالها حين جاءته أم عمرو تعتذر إليه، وقد أحبت عليه ابن عمه خالدا. "فآليت" أي: حلفت، "لا أنفك": لا أزال، "أحذو" بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل حذو إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.
وأولها يخاطب أم عمرو: تريدين كيما تجمعيني وخالدا ... وهل يجمع السّيفان ويحك في غمد
فأبو ذؤيب يهدد أم عمرو وحبيبها بأن سيفضحهما في شعره طوال الزمان. وشاهده قوله: تكون وإياها؛ حيث فصل الضمير لوقوعه بعد واو المصاحبة، وهو هنا مفعول معه.

(٢) البيت من الوافر لقائل مجهول وهو في: الكتاب، سيبويه، (ج١/ ٢٩٨)، والتذييل، لأبي حيان، (ج٣/ ٤٤٦)، ويروى البيت برواية (وكونوا) مكان (فكونوا)، والشاهد فيه: - على مذهب الجمهور - جعل «فكونوا» ناقصة وهي عاملة النصب في المفعول معه وهو «بني أبيكم» وقوله: «مكان الكليتين» خبر لها، ومن ذهب إلى منع عمل «كان» الناقصة في المفعول معه جعل قوله: «مكان الكليتين» حالا والراجح من هذين المذهبين هو مذهب الجمهور.

(٣) سورة يونس، الآية: ٧١.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، ج٢٤٢/٤.

(٥) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج٤٧٣/١، المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن

وقول الشاعر(١):

فَكانَ وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ ... عَنِ الماءِ إذ لاقاهُ حَتَّى تقدَّدا

على أن "كان" في هذه الأبيات تامة، ومثلًا والظرف والمجرور أحوالًا، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو علي(٢).

المبحث الثاني العوامل عند ابن مالك في التسهيل:

الناظر في كتاب ابن متأملًا تلك النظرية عنده يجد أن ابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها، وأبرز القضايا على ذلك رأيه في قضية العامل في المبتدأ والخبر.

المبحث الثالث بعض قضايا العامل عند ابن مالك

قضية العامل في المبتدأ والخبر:

يقول في باب المبتدأ": (وهو ما عدم حقيقةً أو حكمًا عاملا لفظيًا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك وهو يرفع المبتدأ والمبتدأ الخبر؛ خلافا لمن رفعهما به، أو بتجرّدهما للإسناد أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر أو قال: ترافعا). (٣)، ويقول ناظر الجيش: في الرافع للمبتدأ والخبر (مذاهب ثمانية)(٤).

وأرجحها أن (المبتدأ مرفوع بالابتداء - والخبر مرفوع بالمبتدأ) وهو مذهب سيبويه صرح بذلك في مواضع من كتابه منها قوله: «فأمّا الّذي بُني عليه شيء هو هو، فإنّ المبنيّ يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق

أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣، ج٨٣/١.

(١) البيت من الطويل وهو لكعب بن جميل، وهو في: الكتاب، لسيبويه، (١/ ٢٩٨)، والتذييل، لأبي حيان، (٣/ ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣)، والشاهد فيه: نصب كان الناقصة المفعول معه وهو «إياها» وخبرها «كحران» وقد جاء الخبر مطابقا لما قبل الواو، وأول المانعون ذلك على أن (كان) تامة (وكحران) حال وليس خبرا.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج١٠١/٨.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ٤٤، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٣/٢.

(٤) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٣/٢.

لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته». وعلى هذا جمهور البصريين(١). ويقول المبرد «وأما حيث كان خبرًا فإنّه وقع مرفوعا بالمبتدأ كما كان المبتدأ مرفوعا بالابتداء»(٢). ويقول ابن الناظر: «وهو الصّحيح لسلامته مما يرد على غيره من مواضع الصحة»(٣). وقد رد مذهب سيبويه وقيل: هو باطل بدليلين(٤):

أحدهما: أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو: القائم أبوه ضاحك؛ فلو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر، وذلك لا نظير له.

الثاني: أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو زيد، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، بل يجب في بعض المواضع، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه(٥).

أمَّا المذهب الثاني: فهو «أن المبتدأ والخبر كليهما مرفوعان بالابتداء» وهو قول الأخفش والرماني وابن السراج (٦). يقول ابن مالك: وهذا لا يصح لأربعة أوجه(٧):

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج١٢٧/٢، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج٧٦/١، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، ج٤٥٦/٢.

(٢) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩١٤م، الطبعة الثالثة، ج ٤/ ١٢.

(٣) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٣/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ٥٩٧- ٦٦٩هـ، ج١ / ٣٥٦-٣٥٧.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم -دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م، ج٢٥٩/٣.

(٦) الأصول في النحو، أبو بكر بن محمد السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، ج٥٦/١.

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، ج٢٥٩/٣.

أحدها: «أن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع».
الثاني: «أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلّا في شيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألّا يعمل إلا في شيء واحد».
الثالث: «أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا.
فلو كان الابتداء عاملًا في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف. وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟ ».
الرابع: «أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي يتضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ»(١).
وتلك هي الأوجه التي ردّ بها ابن مالك هذا المذهب.
يقول أبو حيان: هذا يبتني على أن الابتداء هو معنى حل بالمبتدأ فقط، وقد منعنا ذلك(٢). أما رأي المبرد فهو «أنّ الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بوساطة المبتدأ»، فلم يذكر ابن مالك هذا المذهب في المتن، يقول المبرد: فَإِذا قلت إِن تأتني آتِك فتأتني مجزومة بِأَن وآتك مجزومة بإن وتأتني وَنَظِير ذَلِك من الْأَسمَاء قَوْلك: زيد منطلق فزيد مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر رفع بِالِابْتِدَاءِ والمبتدأ وَلَا تكون المجازاة إِلَّا بِفعل لِأَن الْجَزَاء إِنَّمَا يَقع بِالْفِعْلِ أَو بِالْفَاءِ لِأَن معنى الْفِعْل فِيهَا فَأَما الْفِعْل فقولك إِن تأتني أكرمْك وَإِن تزرني أزورك(٣). ويقول ويقول ابن مالك: هو أمثل من قول من قال: الابتداء رفع المبتدأ والخبر معا، وهو أيضا مردود؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقويا بلفظ. والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظا

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٣/٢.
(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٠/٣.
(٣) المقتضب، المبرد، ج٤٩/٢.

متقويا بمعنى كتقوي المضاف بمعنى اللام أو بمعنى من. فالقول بأن الابتداء عامل يتقوى بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده(١).

وقد جعل بعضهم (٢) نظير ذلك إعمال أداة الشرط في الشرط بنفسها، وفي الجواب بواسطة فعل الشرط. وليس كما زعم لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوي أحدهما بالآخر لم يكن بدعا. وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوي اللفظ بالمعنى لكان قريبا بخلاف ما يحاولونه من العكس؛ فإنه بعيد ولا نظير له(٣).

أمَّا المذهب الرابع فهو: «أنّهما مرفوعان بالتجرّد للإسناد. والمراد بالتجرّد تعريتهما عن العوامل اللفظيّة» وهو مذهب الجرمي (٤) والسيرافي(٥) وكثير من البصريين (٦).

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٣/٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج٢٢٨/١

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ج٤٨/١

(٥) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج٢٣/٢، التعليقة على المقرب = شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، تاريخ النشر: ٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ، ج١١٤/١

(٦) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، ١٤٥، شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج٨٤/١

يقول ابن مالك: وهو مردود أيضا بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه(١):
أحدها: أنه جعل التجرد عاملا، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.
والثاني: أنه جعل تجردهما واحدا؛ وليس كذلك؛ فإن تجرد المبتدأ لإسناد إليه أو لإسناده إلى ما يسدّ مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ؛ فبين التجردين بون فكيف يتّحدان؟
والثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده؛ فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا ما جر منهما بحرف جر زائد نحو: ما فيها من أحد ونحو قول الشاعر:

يَقُوْلُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلاَ هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ (٢)

ويقول أبو حيان: «أما الوجه الأول من الثلاثة فيمكن أن ينعكس فيقال: التجرد والتعرية هو العامل والابتداء شرط في عمل التجرد(٣).
وأما الوجه الثاني: فيقال في الجواب عنه: «اتحد تجرد المبتدأ وتجرد الخبر من حيث الدلالة والاشتراك في القدر المشترك دون ما يخص كلّ واحد منهما، فليسا تجردين وإنما هما تجرد واحد بالنسبة إلى القدر المشترك». وأما الوجه الثالث: فالجواب عنه: أنه قد تقرر أن العامل الزائد هو عامل في باب الفاعل وفي باب المبتدأ وغيرهما، فلا حاجة إلى التقييد(٤).

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في الهجاء المقذع، قال ابن منظور في لسان العرب (قرد): البيت للفرزدق يذكر امرأة إذا علاها الفحل أقرت وسكنت وطلبت أن يكون فعله متصلا، والبيت لأنه من الهجاء الشنيع حذفه محقق الديوان من شعر الفرزدق فلم أجده فيه، اللغة: اقلولى: ارتفع وعلا. أقردت: سكنت. ويستشهد بالبيت على: أن الباء قد زيدت في خبر المبتدأ، وفيه رد على أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرد، الشاهد: قوله: "أخو عيش ... بدائم" حيث زاد الباء حرف الجر الزائد على خبر "أخو"؛ وهو "بدائم"، وتروى الشطرة الثانية هكذا: ألا ليت ذا العيش اللّذيذ بدائم. وشاهده: زيادة الباء في خبر ليت. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص ٨٦٢، والبيت في التذييل والتكميل (٣/ ٢٦٢)، وفي شرح التسهيل (١/ ٢٧٢).

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٣/٢٦٢.

(٤) المرجع السابق نفسه، ج٣/٢٦٢-٢٦٣.

وقد صحح ابن عصفور(١) وبعض الشيوخ هذا المذهب(٢)، قالوا: وقد وجد التعري عاملا بشرط أن يكون المعرّى قد ركب من وجه ما حكى سيبويه: «أنّهم يقولون: واحد واثنان وثلاثة وأربعة إذا عدّوا ولم يقصدوا الإخبار - بأسماء العدد ولا عنها، فكذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ بالإخبار عنه وتركيب الخبر بالإخبار به(٣).

أمَّا المذهب الخامس: «أنّ المبتدأ ارتفع بالابتداء وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معًا» وهو قول أبي إسحاق وأصحابه.

يقول أبو حيان(٤): «وقد نسب إلى أبي العبّاس»(٥) ورد بأنّه يؤدي إلى منع تقديم الخبر؛ لأنّه لا يتقدم المعمول إلا حيث يكون العامل لفظًا متصرفًا(٦).

المذهب السادس:

وهو قول ابن مالك (ترافعا) (٧) يعني «أنّ المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ» وهو المراد بقوله: ترافعا. وهو قول الكوفيين(٨). يقول ابن مالك: مالك: «وهو مردود أيضًا؛ لأنه لو كان الخبر رافعًا للمبتدأ كما أنّ المبتدأ رافع

---

(١) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفورالإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار، إشراف :د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ج٣٥٦/١.

(٢) الأُبَّذيُّ ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، الباحث: سعد حمدان محمد الغامدي، إشراف: أ.د. محمد إبراهيم، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية، الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٠٥هـ -١٤٠٦هـ.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٢/٣.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٤/٣.

(٥) المقتضب، المبرد، ج٤٩/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٤٨/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج٣٥٧/١.

(٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص٥٨.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٤٨/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٤/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، ج٢٢٨/١، وشرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢.

للخبر لكان لكل منهما بالتقديم رتبة أصلية؛ لأنّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله.

فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول ـ وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه». انتهى(١).

وقد يقال: إنّما كانت رتبة المبتدأ التقدم دون الخبر من جهة كونه محكومًا عليه لا من جهة كونه عاملًا، ويكون هذا نظير قوله تعالى: (أَيًّا ما تَدْعُوا)(٢)؛ فكل منهما عمل في الآخر، ووجب تقديم أي من جهة أخرى غير كونها عاملة (٣).

ويذكر أبو حيان في التذييل بعد نقل كلام بعضهم(٤): فتلخّص عن الكوفيين مذهبان:

أحدهما: أن المبتدأ رافع للخبر والخبر رافع المبتدأ مطلقا، وسواء كان في الخبر ذكر للمبتدأ أم لم يكن له ذكر.

والثاني: التفصيل بين أن يكون له ذكر، فيكون المتدأ مرفوعًا بذلك الذكر، نحو: زيد ضربته ـ أو لا يكون فيكون مرفوعًا بالخبر نحو: القائمُ زيد.

ثم يقول(٥): والذي نختاره ونذهب إليه ويقتضيه النظر قول الكوفيين في في أن كلّا منهما رافع الآخر(٦)، وذلك أنّ كلّا منهما يقتضي الآخر فينبغي أن يكون عاملًا فيه، ولأنّه جار على القواعد؛ إذ أصل العمل إنما هو اللفظ ولم نجد

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١/ ٢٦٢.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨٥٩/٢.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٥/٣.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٢٦٥/٣.

(٦) المسألة بالتفصيل في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف: (١ / ٤٤) المسألة الخامسة: قال قال أبو البركات الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو زيد أخوك وعمرو غلامك، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء ... إلخ. ثم رجح رأي البصريّين في أن العامل في المبتدأ هو الابتداء. وأما العامل في الخبر فقال فيه: والتحقيق عندي فيه أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بوساطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده؛ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النّار تسخّن الماء بواسطة القدر والحطب ... إلخ. وما اختاره هو المذهب الثالث في الشرح.

إلا مبتدأ وخبرًا ووجدناهما مرفوعين، وأمكن أن تنسب العمل لكل منهما في الآخر؛ إذ قد اختلفت جهتا الاقتضاء. كما وجدنا ذلك فيما هو متفق عليه أو كالمتفق عليه من اسم الشرط وفعله، وكان في ذلك بقاء على أن العامل لفظي دون غيره(١).

وذكر ابن أبي الربيع (٢) مذهبًا سابعًا ونسبه إلى الكوفيين: وهو أنّ الابتداء عامل في المتقدم منهما والمقدّم عامل في المؤخّر؛ فإذا قلت: زيد قائم فالابتداء عامل في المبتدأ وهو زيد، وزيد عامل في قائم، وإذا قلت: قائم زيد، فالابتداء عامل في قائم وهو الخبر، والخبر عامل في زيد.

وذكر ابن عصفور مذهبا ثامنا: وهو أن المبتدأ ارتفع لشبهه بالفاعل، ولا أعلم ما الرافع للخبر على هذا القول، والظاهر أنه المبتدأ. وأبطله ابن عصفور أيضا بوجهين:

الأول: «أن الشّبه معنى والمعاني كما تقدم لم يثبت لها العمل».

الثاني: «أن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع؛ فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وهو قليل جدّا»(٣).

وبعد عرض قضية العامل في المبتدأ والخبر لاحظ الباحث أن الخلاف متأصل بين المدرستين وكلٌّ كان متمسكا برأيه ودليله، كما اتضح للباحث أن معظم النحاة الذين جاءوا من بعدهم كانوا يميلون لرأي البصريين تارة ولرأي الكوفيين تارة أخرى، وهذا بدهي نظرا لقدم الخلاف بين هاتين المدرستين ومن الملاحظ أيضا أن هناك وجه اتفاق بين البصريين والكوفيين حول رافع الخبر، إذ إن الكوفيين يرون أنه يرتفع بالمبتدأ ويرى قوم من البصريين أنه يرتفع بالمبتدأ ويميل الباحث إلى القول برأي ابن مالك وهو المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو عامل لفظي.

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج٣/٢٦٥.

(٢)شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٢/٨٥٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١/٣٥٧، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٢/٨٥٩.

قضية (عامل الفعل المضارع):

يقول ابن مالك: يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم؛ خلافا للبصريين(١).

فيرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم، ولا خلاف أن الرافع للمضارع عامل معنوي، وَعَامل الرّفْع فِي المضارع فِيهِ أَقْوَال(٢): أَحدهَا نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم؛ فَهُوَ معنوي وَهُوَ رَأْي الْفراء وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَقَالَ إِنَّه سَالم من النَّقْض وَنسبه لحذاق الْكُوفِيّين وَاخْتَارَهُ أَيْضا ابْن الخباز(٣).

ومذهب أكثر الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو "يقوم زيد، ويذهب عمرو" أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: أن، ولن، وإذن، وكي، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، نحو "أريد أن تقوم، ولن يقوم، وإذن أكرمك، وكي تفعل ذلك"، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو "لم يقم زيد، ولما يذهب عمرو، ولينطلق بكر، ولا يفعل بشر، وإن تفعل أفعل" وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعًا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع(٤).

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج٤/٥.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص٥٨.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ج٥٩١/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨مـ، ج١٧٨/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج٩١/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٢/ ٤٤٨.

والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا، وهذا مذهب سيبويه(١) وجمهور البصريين(٢)، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم(٣)، وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: لا يجوز أن يقال: "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبًا كقولك: "كان زيد يقوم" لأنه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوبًا وهو "قائمًا" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم، فدلَّ على ما قلنا. والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: "كاد زيد يقوم" لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائمًا، فلما وجب رفعه بالإجماع دلَّ على صحة ما قلناه(٤).

والرافع للمضارع هو موقعه موقعا صالحا للاسم، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، تقول: يقوم زيد، ويقعد عمر، وبكر ينطلق، وبشر يقول ذلك، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد. ولا يجوز الرفع في: أن يقوم زيد، ولم يقعد عمرو، لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم. وأما نحو: كدت أفعل، فمثل: كنت أفعل، وقعت فيه أفعل موقع فاعل وإن لم يتكلم به وبهذا القول يقول ابن مالك: ينتقض بنحو: هلا تفعل

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٣/١٠-١٢.

(٢) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٨/٤١١٨، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٢/ ٤٤٨، مسألة رقم (٧٤).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٢/ ٤٤٩.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٢/٤٤٨-٤٤٩.

وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل؟، ورأيت الذي يفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها(١)، واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون، من قِبَلِ أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد "لو" وحروف التحضيض لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقومُ زيد قمت، وهلا تفعلُ ذاك. فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم.، ولو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم (٢)، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر(٣)، ويقول ابن الناظم: فهو باطل أيضًا لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية، لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ}(٤). فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقًا لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازم منتف، فالملزوم كذلك(٥)، فلما لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم، فتعين أن يكون خلوَّه من الناصب والجازم، كما قال الكوفيون(٦).

وَالثَّالِث وَعَلِيهِ الْكسَائِي: أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة فَيكون عَامله لفظيا أي "أنه يرتفع بالزائد في أوله"، وهو قول فاسد من وجوه:

أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

---

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج١٥١٩/٣.

(٢) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٤١١٨/٨.

(٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج٣٥٧/٢.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص٦٧٦.

(٦) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج٦/٤.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنها هي العاملة" لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، ويخرج على هذا "أن" المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصله عن الفعل، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فبان الفرق بينهما(١).

ويذكر الأشموني: ورد الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي(٢)، والعدمي لا يكون علة للوجودي(٣)، الرَّفْع وجودي نعم، تنطق به: يقوم... يقومان... نَطَقْتَ بالنُّون، والتَّجَرُّد عدمي... عدم أداة ناصبة وعدم أداة جازمة، عدم ذا وذاك، إذًا: ليس بشيءٍ مُتَقدِّم على الفعل، وهذا هو العدم(٤).

وأجاب الشارح – أي ابن الناظم – (٥): بأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ التَّجَرُّد من النَّاصِب والجازم عدمي(٦)؛ لأنَّه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخَلَّصًا عن لَفظٍ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمَجيء به على صِفةٍ ما

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، ج٢/٤٥٠.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، ج١/٣٩٨.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ، ج١٧٨/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج٤٠٦/٣.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ج١٧٨/٣، شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http: //alhazme.net، ج١٠٩/٧-٨.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، ص٦٧٦-٦٧٧.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الشافعي، ج٤٠٦/٣.

ليس بعدمي. أي لا نُسَلِّم أنَّه عدمي، وهذا فيه شيء، لا بل هو عدمي، لماذا؟ لأنَّ استعماله أولَ ما يُستَعمَل دون أن يسبقه ناصب أو جازم، نقول: هذا عدم، بِمعنَى: أنَّكَ لا تلفظ بالجازم قبل الفعل، ولا تلفظ بالناصب قبل الفعل، وهنا إعدام... لم تنطق بِهذا ولا بذاك، إذًا: عدم... لماذا ننازع؟! (١).

وبعد عرض قضية عامل رفع الفعل المضارع يستنتج الباحث أن عامل الرفع في الفعل المضارع فيه خلاف؛ ففريق يرى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وفريق يرى أنه يرتفع بتجرده من الناصب والجازم، في حين يرى الكسائي أنه مرفوع بالأحرف الزائدة، ويميل الباحث إلى رأي ابن مالك وجمهور الكوفيين من أن عامل رفع الفعل المضارع هو التجرد.

قضية نصب المضارع بعد لام الجحود:

يقول ابن مالك في التسهيل: ينصب الفعل بـ «أن» لازمة الإضمار بعد «اللّام» المؤكّدة لنفي في خبر «كان» ماضية لفظا أو معنى(٢).

أي وقوع (أَنْ) مضمرةً بعد لام الجحود وهي اللام المسبوقة بكونٍ ناقصٍ منفي، والأحسن أن يُقال: إذا سُبِقت اللام بما كان ولم يكن، حينئذٍ يتعيَّن أن تكونَ هذه اللام لام الجحود، فيكون المضارع بعد هذه اللام منصوبًا بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار.

أمَّا عن الحكم بأنَّ (أَنْ) في كونها واجبة الإضمار في هذا الموضع أو في غيره؟ فهو: السَّماع؛ حيثُ لم يُسمع أن العربي الفصيح قد أفصح وأظهر (أَنْ) في هذه المواضع، وإنَّما تعيَّن إضمارها حيث لم يرد حرفٌ واحدٌ في لسان العرب أنَّ ثَمَّ من أفصح وأظهر (أَنْ) بعد لام الجحود أو غيرها من المواضع التي يجب فيها إضمار (أَنْ)(٣) **إذًا: }وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ{**(٤) **(يُعَذِّبَ) منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار لوقوعها بعد لام الجحود، ودليل ذلك أنَّه سبقها (مَا كَانَ)، كذلك: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}**(٥) **(يَغْفِرَ) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ)**

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، ج١٠٩/٧.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ج٢٣٠/١، شرح التسهيل، ابن مالك، ج٢٢/٤.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، ج١١١/٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

مضمرةً واجبة الإضمار لوقوعها بعد لام الجحود، ودليله (لَمْ يَكُنْ) إذًا: سُبِقت بـ (يَكُنْ) منفية بـ (لَمْ)(١).

وما ذكر من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي(٢).

والثاني: اختلف في الفعل الواقع بعد اللام: فذهب الكوفيون إلى أنّه خبر كان واللام للتوكيد، والفعل بعدها هو خبر (كان) واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها، لا بإضمار (أن) والتقدير عنهم: ما كان الله ليذر المؤمنين(٣). وذهب البصريون إلى أنّ الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدًا ليفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر(٤)، ويقول عادل الدمشقي: اللام مقوية لتعدية ذلك الخبر المقدر ضعفه، والتقدير: ما كان الله مريدا لأن يذر، و(أن يذر) هو مفعول (مريدًا) والتقدير: ما كان الله مريدًا ترك المؤمنين(٥).

وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث(٦).

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، ج٢/١١١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ج١٢٤٦/٣.

(٣) تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ج١٣١/٣.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الشافعي، ج٤٢٩/٣.

(٥) اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، الحنبلي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٨م، ج٧٨/٦.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ج١٩٨/٣.

يقول الشيخ أبو حيان: ويتركب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وذلك أنه زعم أن (أن) لازمة للإضمار، وأن النصب بها، وزعم أن الفعل بعد اللام هو الخبر لكان، وليس هذا بقول بصري ولا كوفي(١).

وعلى مذهب البصريين: أنَّ اللام هنا دليل وليست بناصبة... دليل على أنَّ (أَنْ) مضمرةٌ بعدها، لا أنَّها ناصبةٌ بنفسها، وتعليل البصريين قوي هنا في هذا الموضع وفي غيره، لأنَّ اللام حرف جر، حينئذٍ نقول: كيف تَجُر وتعمل الخفض، ثُمَّ بعد ذلك ندَّعي أنَّها تعمل النَّصب؟ يعني: تدخل على الفعل فتنصبه، وتدخل على الحرف فتجرُّه؟ هذا لا نظير له، وإنَّما إذا اختصَّ الفعل بِحرفٍ فعمل حينئذٍ لا يدخل على غيره كشأن الجوازم وحروف الجر(٢).

قضية رفع الفاعل:

يقول ابن مالك في التسهيل: (وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من «من» و«الباء» الزّائدتين، وحكما إن جرّ بأحدهما أو بإضافة المسند، وليس رافعه الإسناد، خلافا لخلف. وإن قدّم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ، وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظّاهر، خلافا لمن خالف(٣)، إنه إما مرفوع حقيقة أي لفظا ومعنى نحو: صدق الله، أو مرفوع حكما، أي: في المعنى دون اللفظ، وذلك في ثلاثة مواضع(٤):

أحدها: إذا جرّ بمن الزائدة نحو: {وَما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}(٥).

الثاني: إذا جرّ بالباء الزائدة نحو: {وَكَفى بِاللهِ شَهِيدًا}(٦).

الثالث: إذا أضيف إليه المسند نحو قوله تعالى: {وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ}(٧).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج١٦٥٨/٤.

(٢) شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، ج١١١، ٢-٣.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ج٧٥/١، شرح التسهيل، ابن مالك، ج١٠٥/٢

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، ج١٠٧/٢.

(٥) سورة الحجر، الآية: ١١.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٦٦. سورة الفتح، الآية: ٢٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٥١. سورة الحج، الآية: ٤٠.

وإنما يقول ابن مالك: (بإضافة المسند) ولم يقل: بإضافة المصدر؛ لأن المسند الصالح للإضافة قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدرا، فالمصدر قد ذكر، وغير المصدر كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من قبلة الرّجل امرأتهَ الوضوءٌ»(١)، فالرجل مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد «قبلة» إليه فإنها قائمة مقام تقبيل؛ لذا انتصب بها المفعول، وكذا المجرور بـ «من» «والباء» مرفوع معنى، ولو عطف أو نعت؛ لجاز في المعطوف والنعت الجر باعتبار اللفظ، والرفع باعتبار المعنى.

وفِي رفع الْفَاعِل أَقْوَال:

أَحدهَا وَعَلِيهِ الْجُمْهُور أنه الْعَامِل الْمسند إِلَيْهِ من فعل أَو مَا ضمن مَعْنَاهُ كَمَا فهم من الْحَد لِأَنَّهُ طَالب لَهُ.

الثَّانِي: أَن رَافِعه الْإِسْنَاد أَي النِّسْبَة فَيكون الْعَامِل معنويًا وَعَلِيهِ هِشَام ورد بِأَنَّهُ لَا يعدل إِلَى جهل الْعَامِل معنويًا إِلَّا عِنْد تعذر اللَّفْظِيّ الصَّالح وَهُوَ هُنَا مَوْجُود.

الثَّالِث: شبهه بالمبتدأ من حَيْثُ إِنَّه يخبر عَنهُ بِفِعْلِهِ كَمَا يخبر عَن الْمُبْتَدَأ بالْخبر ورد بِأَن الشّبَه معنوي والمعاني لم يسْتَقرّ لَهَا عمل فِي الْأَسماء(٢)، والعمل لا ينسب إلى المعنى مع وجود لفظ يمكن عمله كما تقدم على أن هذا القول إنما يتم على قول من يقول: إنّ المبتدأ أصل في المرفوعات(٣).

الرَّابِع: كَونه فَاعِلا فِي الْمَعْنى وَعَلِيهِ خلف كَمَا نَقله أَبُو حَيَّان ورد بقوله مَاتَ زيد وَمَا قَامَ عَمْرو. أي أنَّك تَرفع قولك: (ماتَ زيدٌ)(٤) بـــ (مات)، و"سقط

---

(١) القبس في شرح موطأ ابن أنس، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي الأندلسي المالكي، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، باب (من قبلة الرجل امرأته الوضوء)، ج١/١٤٣.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج١/٥٧٦.

(٣) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج٤/١٥٨٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج١/٢٥٨، اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ج١/١٥٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ج٢/٥٨٧.

الحائطُ"، فرفعوا هذين الاسمين، وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة(١)، وزيدٌ في المعنى مفعولٌ وكذلك: جُرب زيدٌ، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع(٢)، وذهب سيبويه إلى أن الرافع هو الفعل المسند إليه مفرغا له، أي: مفتقرا، وذلك أن الفعل أبدا طالب للفاعل، لا يستقر منه مع المفعول كلام حتى يكون فاعلًا، فإذا أخذ الفاعل استقل به، ولم يفتقر إلى المفاعيل، يقول سيبويه: (يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل)(٣)، فظاهر كلام سيبويه أنّه مرفوع بالفعل المفرغ، ولم يقل (ارتفع بالإسناد) لأنّه ينبني على أن يرتفع المفعول المذكور بعد الفاعل؛ لأن الفعل مسند إليه، فإنما ارتفع بالفعل المفرغ، ولما لم يكن مفرغا للمفعول لم يرتفع، فإذا فرغ له ارتفع. وإلى مذهب سيبويه ذهب ابن مالك قال: (رافع هو ما أسند إليه من فعل أو مضمون معناه)(٤)، وهذا الكلام ظاهر في أنّ الرافع للفاعل هو: الفعل المسند إليه وهو الحق؛ لأنّ العامل بما به يتقوم المعنى المقتضي (٥).

الْخَامِس: ذهب قوم من الْكُوفِيّين إِلَى أَنّه يرْتَفع بإحداثه الْفِعْل كَذَا نَقله ابْن عمرون وَنقل عَن خلف أَن الْعَمَل فِيهِ معنى الفاعلية الثَّانِيَة الصَّحِيح وَعَلِيهِ البصريون أَنّه يجب تَأْخِير الْفَاعِل عَن عَامله، وَجوز الكوفية تَقْدِيمه نَحْو زيد قَامَ مستدلين بِنَحْوِ قَوْله:

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُها وَئِيدًا... أَجَنْدلًا يَحمِلْنَ أَمْ حَدِيدًا(٦)

---

(١) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج٣٠٧/٤.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، ج٢٦٥/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج٣٣/١.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج١٨٢/٦.

(٥) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ابن الناظر، ج١٥٨٠/٤.

(٦) تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:
أجندلا يحملن أم حديدا ... أم صرفانا باردا شديد
موطن الشاهد: "مشيها وئيدا". ووجه الاستشهاد: تروى "مشيها" بالرفع والنصب والجر؛ فعلى روايتي النصب والجر، لا شاهد على الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تقدم الفاعل على عامله، وإعراب الروايتين كالآتي:

ويقول الدكتور بركات ونخرج من نص الهمع بأمرين:
الأول: أنّ ابن مالك أخذ برأي الجمهور في جعل العامل في الفاعل ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه.
الثاني: أنّ ابن مالك قد أخطأ في نسبة رأي الإسناد إلى خلف، وهو لهشام، أما خلف فالعامل عنده معنى الفاعلية كما هو واضح في النص.

وقوله: وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر أي: وإن ولي الاسم ما يطلب الفعل. والذي يطلب الفعل على قسمين: منه ما يطلبه على جهة اللزوم، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى. فالأول نحو أدوات الشرط كلها، والثاني نحو أدوات الاستفهام، فإذا قلت: إن زيد قام أكرمتك، وأزيد قام؟ كان ارتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه الظاهر، كأنه قال: إن قام زيد قام أكرمتك، وأقام زيد قام، إلا أنه لم يرد هذا القسم الأخير وإن كان (ما يطلب الفعل) يشمله، وإنما عنى ما يطلب على اللزوم؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك: (أزيد قام) مبتدأ، و(قام) في موضع الخبر، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وإن كان هو الأرجح في الإعراب.
ومثل المصنف هذه المسألة بقوله: {وإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ}.

أ- رواية النصب: مشيها مشي: مفعول مطلق، لفعل محذوف؛ والتقدير: تشمي مشيها، و"ها" مضاف إليه. وئيدا: حال منصوب من المصدر؛ وجملة الفعل المحذوف في محل نصب حال من الجمال.

ب- رواية الجر: "مشيها" بدل اشتمال من الجمال، و"ها" مضاف إليه. وئيدا: حال من المشي. وأما رواية الرفع ففيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث زعم الكوفيون -كما أعربنا- أن "مشيها" فاعل لـ "وئيدا" تقدم عليه؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على عامله؛ والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدًا مشيها؛ وأما البصريون فلا يجيزون تقدم الفاعل على عامله لسببين:

أولهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين؛ صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز، على ما هو بمنزلة الصدر.

ثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ. ففي قولنا: "زيد قام" إذا كان تقديم الفاعل جائزا، لا يدري السامع، أنريد الابتداء بـ "زيد" والإخبار عنه بالفعل، المتضمن ضميرا واقعا فاعلا له، يعود إلى زيد، أم نريد إسناد قام وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن؛ بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه؛ ولهذا خرج البصريون رواية الرفع.

أحدهما: "مشيها". مبتدأ. و"وئيدا": حال من فاعل فعل محذوف؛ والتقدير: مشيها يظهر وئيدا "وجملة الفعل المحذوف وفاعله": في محل رفع خبر المبتدأ.

ثانيهما: "مشيها": بدل من الضمير المستكن في "الجار والمجرور" الواقع خبرا؛ وهو "للجمال"؛ لأن متعلق هذا الجار والمجرور، كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية؛ ولما حذف المتعلق، انتقل الضمير إلى الجار والمجرور.

بقي أن نعلم أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن هذا البيت شاذٌّ؛ لا يقاس عليه.

فمتى واغِلٌ ينبهم يُحَيُّو... هُ وتُعْطف عليه كأسُ السَّاقي

فسوى بين المسألتين، وليستا بسيين؛ لأن مثل قوله تعالى: {وإِنْ أَحَدٌ مِنَ اَلمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}. فصحيح مقيس، وهو أن يرتفع الاسم بعد إن بفعل محذوف يفسره الظاهر، لكن له شرط، وهو أن يكون الفعل ماضيا في اللفظ أو منفيا بـ (لم) فإن كان مضارعا فلا يجوز ذلك إلا في الشعر، نحو: إن زيد يقم أقم معه، وأما غيره (إن) من أدوات الشرط فلا يليه الاسم إلا في الشعر، مثل البيت الذي أنشده.

وقوله خلافا لمن خالف الخلاف راجع إلى المسألتين، يقول ابن مالك: (فبعض الكوفيين أجاز في زيد قام أن يكون مرفوعا على الفاعلية) انتهى. وحكاه أصبحنا عن الكوفيين.

والمسألة الثانية خالف فيها الأخفش، فأجاز في إن زيد قام عمرو الرفع بالابتداء، وقال الأخفش: (الرفع على فعل مضمر أقيس الوجهين).

إظهار عامل الحال:

يقول ابن مالك: ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدّم ذكره في استفهام أو غيره، ووجوبا إن جرت مثلا، أو بيّنت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا، مقرونة بـ «الفاء» أو «ثمّ»، أو نابت عن خبر، أو وقعت بدلا من اللّفظ بالفعل في توبيخ وغيره (١). يقول ناظر الجيش: يجيء الحال منصوبا بعامل مضمر كما كان ذلك في غيرها من المنصوبات، وذلك على ضربين:

الضرب الأول: ما الإضمار فيه جائز، وذلك لسببين: أحدهما حضور معنى العامل، والثاني تقدّم ذكره. فمثال الأول: قولهم للمرتحل: «راشدًا مهديّا» وكذا «مصاحبًا معانًا» أي: اذهب، وللقادم من سفر: «مأجورًا مبرورًا» أي: رجعت، وللمحدّث: «صادقًا» أي: تقول، ولمن تعرض لأمر: «متعرضًا لغنى لم يعنه» أي: دنا، ومعنى لغنى: لأمر عنّ له، أي: عرض، والمراد به أنّه دخل في شيء لا يعنيه، وقد جوّزوا الرفع في هذه الأمثلة على إضمار مبتدأ (٢). ومثال الثاني: قولك في استفهام: «راكبًا» لمن قال لك: «كيف جئت؟ » وفي غير استفهام: «بلى مسرعا» لمن قال: «لم تنطلق» بإضمار (جئت) في الأول، و(انطلقت) في الثاني، ومنه قوله تعالى: { بَلى قادِرِينَ على أن نسوّي بنانه} (٣) بإضمار

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص١١١.

(٢) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ج٥/٢٣١٥.

(٣) سورة القيامة، الآية: ٤.

(نجمعها) وهو تقدير سيبويه (١)، وقال الفراء: إنّه مفعول بـ (يحسب) دلّ عليه - أَيَحْسَبُ الأول، أي: فليحسبنا قادرين على أن نسوّي بنانه (٢).

الضرب الثاني: ما يجب فيه الإضمار، وذلك في صور (٣):

إحداها: ما جرت الحال فيه مثلا كقولهم: « حَظِيِّين بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ » (٤) بإضمار (عرفتم) أو نحو ذلك.

الثانية: الحال التي بيّنت ازدياد ثمن شيئا فشيئا نحو: «اشتريته أو أخذته بدرهم فصاعدًا» أي: فذهب الثمن صاعدًا (٥)، وهذا الكلام إنّما يكون جوابًا لمن قال: «بكم اشتريت هذا المتاع؟ » فأخبر أن أدناه مشترى بدرهم والثمن حاله الزيادة بعد ذلك (٦).

وحاصل الأمر: أنه لا يقال في مشترى واحد، إنمّا يقال في أشياء متعددة مختلفة الأثمان أدون ما فيها بدرهم وما عداه أكثر من درهم.

الثالثة: الحال التي بينت غير الازدياد شيئا فشيئا نحو: «تصدّق بدينار فسافلًا» أي: فانحط المتصدق به سافلًا، وهذا الكلام أيضا إنمّا يقال: إذا كان المتصدق به متعددًا مختلف المقدار، أعلاه دينار وما عداه أقل منه ثم أقل، عكس ما قيل في الصورة الأولى. وشرط الحال في هاتين الصورتين: أن يكون مصحوبا بـ (الفاء) أو بـ (ثمّ)، كما نبّه عليه في المتن، والفاء أكثر في الكلام؛ نصّ على ذلك سيبويه (٧)، وعللّ ذلك بأنّ (ثم) للمهلة - ولا معنى للمهلة هنا - وأمّا الواو فلا تدخل في في هذا الكلام لعدم إفادتها المعنى المراد.

الصورة الرابعة: الحال النائبة عن خبر نحو: «ضربي زيدًا قائمًا».

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج١/ ٢٩٠.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٤.

(٣) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ج٥/ ٢٣١٦.

(٤) يضرب هذا المثل في أمر يعسر طلب بعضه ويتيسر وجود بعضه، والحظيّ: الذي له حظوة ومكانة عند صاحبه، والصّلف: ضده، وأصله: قلة الخير، ويقال: امرأة صلفة، إذا لم تحظ عند زوجها وكنّات: جمع كنّة، وهي امرأة الابن وامرأة الأخ أيضا. ونصب «بنات» و«صلفين» على إضمار فعل، كأنه قال: وجدوا أو أصبحوا. مجمع الأمثال للميداني (١/ ٣٧٢).

(٥) المقتضب، المبرد، ج٣/٢٥٥، المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ج١/٩٣.

(٦) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ج٥/ ٢٣١٨.

(٧) الكتاب، سيبويه، ج١/٢٩١.

الخامسة: الحال الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل توبيخ وغير توبيخ (١)، يقول سيبويه في باب ما ينتصب من الأسماء: «أقائمًا وقد قعد الناس؟ » و«أقاعدًا وقد سار الركب؟ » وكذا إذا أردت ذلك المعنى - أي: التوبيخ - ولم تستفهم، تقول: «قاعدًا قد علم الله وقد سار الركب» ووقائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ(٢) ومنه أيضا: «أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى؟ » بإضمار (أتتحول وتتلون، وأغناه) (٣)، و«ألاهيًا وقد جدّ قرناؤك؟ » أي: أتعبث؟ (٤)، وغير التوبيخ كقولك: هنيئًا مريئًا ويقول سيبويه: (وإنمّا نصبته، لأنه ذكر خيرا أصابه إنسان، فقلت: هينئًا مريئًا، كأنك قلت: ثبت [ذلك] له هنيئًا مريئًا، أو هنأه ذلك هنيئًا)(٥).

ومن التوبيخ أيضا قول الشاعر: (٦)

أراكَ جمعْتَ مسألةً وحِرْصا ... وعندَ الحقِّ زَحّارًا أُنانا

الْأنان: الأنين، والعامل فيه زحّارا؛ لأنّ (زحر) قريب المعنى من (أنّ). وغير التوبيخ قولك: «هنيئًا مريئًا» أي: ثبت لك هنيئًا أو هنّأه ذلك هنيئًا، فعلى إضمار (ثبت) تكون الحال مقيدة وعلى إضمار (هنّأ) تكون الحال مؤكدة، ونصّ على التقديرين سيبويه(٧). ويتناول غير التوبيخ الحال المضمر عاملها في الإنشاء كقول الشاعر (٨):

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا... وعائذا بك أن يعلوا فيطغوني

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ج٣٥١/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج٢٤٠/١.

(٣) المقتضب، المبرد، ج٢٦٤/٣.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج٣٣٥/٢، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ج٢٣١٩/٥.

(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م، ج٢٤٩/١.

(٦) البيت من الوافر وقائله: المغيرة بن حبناء يخاطب أخاه صخرا، وينظر في: كتاب سيبويه (١/ ٣٤٢).

(٧) الكتاب، سيبويه، ج١/ ٣١٦-٣١٧.

(٨) البيت من البسيط، وقائله: عبد الله بن الحارث السهمي من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. وكتاب سيبويه (١/ ٣٤٢)، واللسان «عوذ».

أراد: وأعوذ عائذا بك، فحذف الفعل وأقام الحال مقامه كما كان يفعل بالمصدر لو قال: عائذا بك(١). يقول ابن مالك في الشرح: الأول مثل: بعته بدرهم فصاعدًا، تريد: فذهب الثمن صاعدًا»، والثاني مثل: «وتصدق بدينار فسافلًا، تريد: فانحط المتصدق به سافلًا» (٢)، ويقول أبو حيان في الثاني: ولم ولم أر أحدًا مثل في هذه المسألة بمثل: تصدق بدينار فسافلًا، فإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع لأن حذف الفعل العامل في الحال وجوبًا على خلاف الأصل (٣)، ويقول الدكتور بركات: ولا أدري ما الذي يمنع الثاني، وهو نظير الأول تمامًا لا يغايره إلّا في استعماله لعكس معنى الأول أو مقابله (٤).

أبرز النتائج والتوصيات، والمقترحات.

أبرز النتائج:

توصل الباحثُ من خلال بحثه ودراسته إلى مجموعة من النتائج، والتي أهمها:

- القول بأن العامل في النحو قديم سابق لعصر سيبويه.
- ابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها ويرى ابن مالك أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو عامل لفظي
- بدأت نظرية العامل في النحو العربي بسيطة الغرض منها توضيح العلاقة بين أنواع الكلم عندما تتجاوز.
- تطورت النظرية وتعقدت بسبب الأثر الواضح للفلسفة والمنطق وعلم الكلام التي أثرت في مناهج البحث اللغوي.

التوصيات:

إن الباحثين قد حرصوا على نفع غيرهم وتيسير سبل البحث لهم من خلال التوصيات، وتقديمها لكل من يطرق مجال الدراسات المختلفة، والتوصيات التي استخلصتها في مجال الدراسات النحوية واللغوية من نتائج هذه التجربة أوردها في أمرين اثنين:

---

(١) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ج٥/ ٢٣١٩.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ج٣٥١/٢.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، ج١٤٢/٩.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص٥٤.

١- ربط الدراسات بالقرآن الكريم.
٢- الاهتمام بمجالات الدرس النحوي واللغوي والاستفادة من مناهج العلماء التي يسرت لنا هذا الدرب.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- الأُبَّذيُّ ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، الباحث: سعد حمدان محمد الغامدي، إشراف: أ.د. محمد إبراهيم، جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية، الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٠٥هـ -١٤٠٦هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.**
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.**
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم -دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.**
- **التعليقة على المقرب = شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، تاريخ النشر: ٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ.**
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.**
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.**
- **الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، القاهرة، ١٩٨٦م.**
- خلاصة عوامل النحو المائة، د. فهمي النجار، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- زوال اختصاص العامل النحوي مظاهره وأسبابه، أ.د. كمال سعد أبو المعاطي، أ.د. طارق مختار المليجي.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.**
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م-**

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http: //alhazme.net.**
- **شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.**
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفورالإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار، إشراف :د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.**
- **شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.**
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – جدة.
- العوامل المائة، مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، تحقيق: أنور الأغستاني، دار المنهاج، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٤١.
- القبس في شرح موطأ ابن أنس، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي الأندلسي المالكي، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، باب (من قبلة الرجل امرأته الوضوء).

- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.
- **الكتاب، سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م.**
- **اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.**
- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٨م، ج٧٨/٦.
- معاني القرآن، الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، دار عالم الكتب، الطبعة: الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- **المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.**
- **المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩١٤م.**
- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عطا الله محمد موسى، دار الإسراء، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- نظرية العامل في النحو العربي – دراسة تأصيلية تركيبية، مصطفى حمزة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، عبدالحميد مصطفى، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨، العدد٣، ٤ لسنة ٢٠٠٢م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.**